

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد ياسين العبدلات
وعضوية القضاة السادة
د. محمد الطراونة، داود طبيلة، باسم المبيضين، حسين السكران

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠١٧/٩٠

المميز :- مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى.

المميز ضدهم :- ١ -

٢ -

٣ -

٤ -

٥ -

٦ -

lawpedia.jo

بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٤ قدم المميز هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية الجنائية رقم (٢٠١٥/٢٤٩) تاريخ ٢٠١٦/١٠/٣١ والمتضمن :-

١- إعلان براءة المميز ضدهم من جناية الشروع التام بالقتل العمد

بالاشتراك خلافاً لأحكام المواد (١/٣٢٨ و ٧٠ و ٧٦) من قانون العقوبات .

٢- إعلان براءة المميز ضده () من جناية الشروع التام بالقتل العمد خلافاً لأحكام

المادتين (١/٣٢٨ و ٧٠) من قانون العقوبات وجنحة حمل وحيازة سلاح ناري دون

ترخيص خلافاً لأحكام المواد (٣ و ٤ و ١١/د) من قانون الأسلحة النارية والذخائر .

٣- إعلان براءة المميز ضده () من جناية التحريض على القتل العمد خلافاً لأحكام

المادتين (١/٣٢٨ و ١/٨٠) من قانون العقوبات وجناية التدخل بالشروع التام بالقتل

- العمد خلافاً لأحكام المادتين (١/٣٢٨ و ٢/٨٠) من قانون العقوبات.
- ٤- إعلان براءة المميز ضده () من جنحة حمل وحياسة أداة حادة خلافاً لأحكام المادتين (١٥٥ و ١٥٦) من قانون العقوبات .
- ٥- تعديل الوصف الجرمي المسند للمميز ضده () من جناية الشروع التام بالقتل العمد بالاشتراك خلافاً لأحكام المواد (١/٣٢٨ و ٧٠ و ٧٦) من قانون العقوبات إلى جناية الشروع التام بالقتل القصد خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) من القانون ذاته.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

أولاً:- أخطأت المحكمة وجانبت الصواب بالنتيجة التي توصلت إليها بإعلان براءة المميز ضدهم () من جناية الشروع التام بالقتل العمد المسند إليهم، حيث إن أفعالهم المتمثلة بالهجوم على المجني عليه المميز ضده () ومحاولة قتله بطعنه عدة طعنات في منطقة البطن والوجه بواسطة أدوات حادة كانت بحوزتهم إنما تستجمع سائر أركان وعناصر جناية الشروع التام بالقتل العمد خلافاً لأحكام المواد (١/٣٢٨ و ٧٠ و ٧٦) من قانون العقوبات وجاءت بينة النيابة قانونية ومتجانسة ومتساندة يكمل بعضها بعضاً ولا تناقض ولا تنافر بينها ومؤيدة لبعضها البعض وكافية للإثبات وجميعها بينات قانونية ثابتة في أوراق الدعوى وتؤدي إلى الواقعة التي ساقتها النيابة العامة .

ثانياً:- أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها بتعديل الوصف الجرمي المسند للمميز ضده () من جناية الشروع التام بالقتل العمد بالاشتراك خلافاً لأحكام المواد (١/٣٢٨ و ٧٠ و ٧٦) من قانون العقوبات إلى جناية الشروع التام بالقتل القصد خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) من القانون ذاته حيث إن أفعال المميز ضده المذكور بمحاولة قتل المجني عليه () والخلاص منه عن سبق إصرار وبعد تفكير هادئ ومتزن لا يشوبه أي اضطراب إنما تستجمع سائر أركان وعناصر جناية الشروع التام بالقتل العمد خلافاً لأحكام المواد (١/٣٢٨ و ٧٠ و ٧٦) من قانون العقوبات المسند إليه حيث تعتبر النية في جرائم القتل والشروع فيها عنصر هام لا بد من إثباتها بصورة مستقلة باعتبارها من الأمور الباطنية التي يستدل عليها من الظروف والملابسات التي أحاطت بارتكاب الجريمة وحيث ورد

من الأدلة ما يثبت معه بأن المميز ضده المذكور قد أقدم على محاولة قتل المجني عليه () عن سبق إصرار وإن نيته كانت مييعة وليست آنية، حيث من المستقر عليه فقهاً وقضاً على أنه لتوفر سبق الإصرار يتوجب توافر عنصرين هما:-

- ١- عنصر زمني يتمثل بمرور فترة زمنية كافية بين عزم الجاني على ارتكاب جريمته وبين قيامه بتنفيذها .
- ٢- عنصر نفسي يتمثل بإقدام الجاني على ارتكاب جريمته بعد هدوء وترو وهو هادئ البال مطمئن النفس بعد أن يكون قد رتب وسائل الجريمة وتدبر عواقبها ثم أقدم عليها دون اضطراب أو تردد أو انفعال . وهذا متوافر في واقعة هذه القضية .

ثالثاً:- أخطأت المحكمة بعدم وزن البينة وزناً سليماً وذلك بطرحها لشهادة المجني عليه () من عداد البينات وذلك بمواجهة المميز ضدتهما () حيث جاءت أقواله متطابقة في كافة المراحل وتخلو من التناقضات ومتوافقة في كافة المراحل وتصلح لبناء حكم عليها مما ينبني عليه أن استبعاد شهادته مخالف للقانون.

رابعاً:- أخطأت المحكمة بعدم وزن البينة وزناً سليماً وذلك بطرحها لشهادة المجني عليه المميز ضده () من عداد البينات للتناقض حيث جاءت أقواله متطابقة في كافة المراحل وأن التناقضات التي أشارت إليها المحكمة في قرارها المطعون فيه ليست جوهرية مما ينبني عليه أن استبعاد أقواله من عداد البينات مخالف للقانون وعلى ضوء ذلك فإن القرار المميز جاء مشوباً بقصور في التعليل القانوني الوافي السليم ويكتنفه الغموض والقصور في التعليل والتسبيب واستخلاص النتائج وخالياً من الأسباب الموجبة له.

الطلب :-

- أولاً:- قبول التمييز شكلاً .
- ثانياً:- وفي الموضوع نقض القرار المميز .

وبتاريخ ٢٠١٧/١/٤ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية رقم (٢٠١٦/٤/٢٠٢٤٦) قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني .

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهمين كلاً من :-

الفريق الأول:-

- ١
- ٢
- ٣
- ٤

الفريق الثاني:-

- ١
- ٢

التهمة التالية :-

- ١- جناية الشروع بالقتل العمد وفقاً للمواد (٣٢٨/١ و٧٠ و٧٦) عقوبات بالنسبة للمتهمين الفريق الأول .
- ٢- جناية الشروع بالقتل العمد وفقاً للمادتين (٣٢٨/١ و٧٠) عقوبات بالنسبة للمتهم عزيز العزة من الفريق الثاني .
- ٣- جناية التحريض على القتل العمد وفقاً للمادتين (٣٢٨/١ و٨٠) عقوبات بالنسبة للمتهم محمود العزة من الفريق الثاني .
- ٤- جناية التدخل بالشروع بالقتل العمد وفقاً للمواد (٣٢٨/١ و٧٠ و٨٠/٢) عقوبات بالنسبة للمتهم محمود العزة من الفريق الثاني .
- ٥- جناية الإيذاء بالاشتراك وفقاً للمادة (٣٣٤ مكرر /١) عقوبات بالنسبة للمتهمين علي وفؤاد ووائل من الفريق الأول .

- ٦- لجنة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص وفقاً للمواد (٣ و٤ و١١/د) من قانون الأسلحة النارية والذخائر بالنسبة للمتهم عزيز من الفريق الثاني .
- ٧- لجنة حمل وحياسة أداة حادة وراضة وفقاً للمادتين (١٥٥ و١٥٦) عقوبات بالنسبة للمتهمين الفريق الأول .

الوقائع :

تتلخص وقائع هذه الدعوى وكما جاء بإسناد النيابة العامة في إنه وبحدود الساعة الحادية عشرة من مساء يوم ٢٠١٣/٩/٣٠ وفي مدينة الزرقاء - حي القادسية وعلى إثر خلافات سابقة بين الفريقين حصلت مشاجرة بينهما قام خلالها كل من بضرب بواسطة الأدوات الحادة على وجهه وبطنه فيما قام بضربه بواسطة قنوة على يديه فيما قام المتهم بإطلاق النار من سلاح ناري كان بحوزته باتجاه المتهم علي الحنادقة وأصابه في الطرف السفلي الأيمن وشكلت إصابة خطيرة على حياته حيث قدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبنتيجة إجراءات المحاكمة توصلت المحكمة بقرارها المميز إلى أن وقائع هذه الدعوى تتلخص إنه وبتاريخ ٢٠١٣/٩/٣٠ وفي مدينة الزرقاء - حي القادسية حصلت مشاجرة بين المتهمين من جهة وبين المجني عليه من جهة ثانية وقام على أثرها المتهمان بضرب المجني عليه بواسطة أدوات حادة على وجهه ورقبته كما قام المتهم بطعن المجني عليه بواسطة أداة حادة في بطنه ثم حضر باقي المتهمين إلى مكان المشاجرة وقاموا بإسعاف المجني عليه وتبين أن إصابته شكلت خطورة على حياته وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة وقد ادعى المتهم أن المتهم من الفريق الثاني قام بإطلاق النار عليه وأصابه في يده .

التطبيقات القانونية :-

وبتطبيق القانون وبخصوص جناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين (٧٠٣ و٢٨) عقوبات المسندة للمتهم

وجدت المحكمة بأن قيام المتهم بطعن المجني عليه بواسطة أداة حادة " حربرة " وبقوة في منطقة البطن ونتج عن هذا إصابات شكلت خطورة على حياته.

وبتطبيق ذلك على وقائع هذه الدعوى وجدت المحكمة أن المتهم استخدم أداة قاتلة بطبيعتها وهي أداة حادة وقام بطعن المجني عليه في مناطق خطيرة وقاتلة في جسم الإنسان وهي منطقة البطن وأن الإصابة شكلت خطورة على حياة المصاب . من كل هذا وجدت المحكمة أن نية المتهم قد اتجهت إلى قتل المجني عليه وليس إيذائه ولكن لأسباب خارجة عن إرادته لم تتحقق النتيجة الجرمية وهي الوفاة . لذلك يقتضي تجريم المتهم بجناية الشروع بالقتل.

أما بخصوص الظرف المشدد الذي أسبغته النيابة العامة على فعل المتهم والمتمثل بالعمد أو سبق الإصرار طبقاً للمادة (٣٢٨) عقوبات. وجدت المحكمة أن المشرع يشترط لتوافر العمد "سبق الإصرار" أن يكون الجاني قد أملى فكره فيما عزم عليه ورتب وسائله وتدبر عواقبها وصمم على ارتكاب الجريمة ثم راقب المجني عليه واختار الوقت الملائم لتنفيذ جريمته ونفذ جريمته وهو هادئ البال مطمئن النفس وأقدم على ارتكاب جريمته على هذا النحو .

وبتطبيق ذلك على وقائع هذه الدعوى وجدت المحكمة أن المتهم عندما قام بطعن المجني عليه لم يكن ناتجاً عن تخطيط وتفكير سابق وإنما كان وليد اللحظة ونتيجة المشاجرة التي حصلت بين الطرفين، كما ثبت من خلال بيانات النيابة العامة وبيانات الدفاع أنه لا يوجد أي مشاكل سابقة بين الطرفين.

وبالتالي فإن الوصف الجرمي للأفعال التي قارفها المتهم علي تجاه المجني عليه يشكل سائر عناصر وأركان جناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين (٣٢٦ و٧٠) عقوبات، وليس كما جاء بإسناد النيابة العامة، لذلك يقتضي تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالقتل بالاشتراك طبقاً للمواد (٣٢٨ و٧٠ و٧٦) عقوبات إلى

جناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات وتجريمه بهذا الجرم بوصفه المعدل .

وبالنسبة لجنحة حمل وحياسة أداة حادة طبقاً للمادتين (١٥٥ و ١٥٦) من قانون العقوبات المسندة للمتهمين
المتهمين لأدوات حادة أثناء المشاجرة فإنه يقتضي إدانتها بهذا الجرم .

وبالنسبة لجناية الإيذاء بالاشتراك طبقاً للمادة ٣٣٤ مكرر ١/ من قانون العقوبات المسندة للمتهمين
وحيث ثبت قيامهما بضرب المجني عليه بواسطة أدوات حادة على وجهه وعلى رقبته وقد أكد الطبيب الشرعي الدكتور بأن هناك جرحاً قطعياً في الوجه من الجهة اليسرى عميق حتى العضلات وجرحاً قطعياً في الأذن اليسرى وجرحاً قطعياً ثالثاً بالأذن اليسرى يمتد حتى الرقبة .

وعليه واستناداً لما تقدم قررت المحكمة ما يلي :-

١) عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهمين

من الفريق الأول من جناية الشروع بالقتل العمد طبقاً لأحكام المواد (٧٦ و ٧٠ و ٣٢٨/١) من قانون العقوبات لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقهم .

٢) عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم من الفريق الأول من جناية الإيذاء بالاشتراك طبقاً لأحكام

المادة ٣٣٤ مكرر/١ من قانون العقوبات لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقه .

٣) عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم من الفريق الثاني من جناية الشروع بالقتل العمد طبقاً لأحكام

المادتين (٧٠ و ٣٢٨/١) من قانون العقوبات لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقه .

٤) عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم من الفريق الثاني من جناية التحريض على القتل العمد طبقاً

لأحكام المادتين (٣٢٨/١ و ١/٨٠) من قانون العقوبات لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقه .

٥) عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم من الفريق الثاني من جنائية التدخل بالشروع بالقتل العمد طبقاً لأحكام المواد (٣٢٨/١ و ٧٠ و ٢/٨٠) من قانون العقوبات لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقه .

٦) عملاً بأحكام المادة (١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهمين من الفريق الأول من جنحة حمل وحياسة أداة حادة وراضة طبقاً لأحكام المادتين (١٥٦ و ١٥٥) من قانون العقوبات المسندة إليهما لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بهما.

٧) عملاً بأحكام المادة (١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم من الفريق الثاني من جنحة حمل وحياسة سلاح ناري خلافاً لأحكام المواد (٣ و ٤ و ١١/د) من قانون الأسلحة النارية والذخائر المسندة إليهم لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقه

٨) عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهمين المتهم بجنحة حمل وحياسة أداة حادة

طبقاً للمادتين ١٥٦ و ١٥٥ من قانون العقوبات وعملاً بذات المواد الحكم على كل واحد بالحبس لمدة شهرين والرسوم ومصادرة الأداة الحادة .

٩) عملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنائية الشروع بالقتل العمد بالاشتراك

طبقاً لأحكام المواد ١/٣٢٨ و ٧٠ و ٧٦ من قانون العقوبات إلى جنائية الشروع بالقتل القصد طبقاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) من قانون العقوبات .

١٠) وعملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجنائية الشروع بالقتل القصد طبقاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠)

من قانون العقوبات

١١) وعملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهمين بجنائية الإيذاء طبقاً لأحكام المادة

(٣٣٤ مكرر/١) من قانون العقوبات .

عطفًا على قرار التجريم قررت المحكمة ما يلي :-

(١) عملاً بأحكام المادتين (٧٠ و ٣٢٦) عقوبات الحكم بوضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف.

(٢) عملاً بأحكام المادة ٣٣٤ مكرر/١ من قانون العقوبات الحكم بوضع كل من المجرمين بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف.

(٣) وعملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

(٤) وعملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

(٥) مصادرة الأسلحة المستخدمة.

لم يرتض مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بقرار المحكمة المذكورة قطع فيه لدى محكمتنا بلائحة تمييز تضمنت أسبابها .

وعن أسباب التمييز :-

وعن الأسباب الأول والثالث والرابع نجدها جميعاً تدور وتتصب على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بوزنها لبيانات الدعوى وتقديرها وبسلامة النتيجة التي انتهت إليها لجهة براءة المميز ضدهم (ولجهة طرحها لشهادة المجني عليه

من عداد البيّنات بمواجهة المميز ضدهما () ولجهة طرحها لشهادة المجني عليه (المميز ضده) من عداد البيّنات.

وفي ذلك نجد إن هذه الأسباب في حقيقتها ومضمونها طعن في الصلاحية التقديرية لمحكمة الموضوع بالأخذ بما تقنع به من بيّنة وطرح ما عداها .

وفي الحالة المعروضة نجد إن من المقرر على مقتضى المادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية وما سار عليه الاجتهاد القضائي لمحكمتنا أن محكمة الموضوع تستقل بوزن البيّنة وتقديرها والأخذ بما تقنع به من بيّنة وطرح ما عدا ذلك وإن لها كذلك وفي سبيل تكوين عقيدتها الأخذ بجزئية من الدليل الواحد على ما قنعت به وطرح الباقي ودون معقب عليها في هذه المسألة الموضوعية ما دام أن استخلاصاتها جاءت سائغة وسليمة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .

وفي الحالة المعروضة نجد إن محكمة الجنايات الكبرى وبموجب صلاحياتها القانونية سالف الإشارة إليها استعرضت وقائع الدعوى استعراضاً وافياً وشاملاً ودللت على البيّنات التي اعتمدها وناقشت البيّنة التي لم تقنع بها وبطمئن لها ضميرها مناقشة وافية ومستفيضة وضمنت قرارها فقرات من مناقشتها لهذه البيّنة وعللت وبأسباب متعددة عدم الأخذ بجزئية من شهادة بعض شهود النيابة لعدم قناعتها بهذه الجزئية في حين أخذت بالجزئية التي اقتنعت بها والتي تتوافق مع وقائع الدعوى وجاءت استخلاصاتها لواقعة الدعوى لجهة أسباب التمييز سالف الإشارة إليها سائغة وسليمة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها مما يجعل هذه الأسباب غير واردة ويتعين ردها .

وعن السبب الثاني :-

نجد إن الحكم الصادر بحق المميز ضده () صدر بمثابة الوجاهي ولم يتبلغ الحكم الصادر بحقه حتى يتمكن من ممارسة حقه في الطعن في الحكم الصادر بحقه أو عدم الطعن به مما يجعل هذا السبب سابقاً لأوانه .

وبناءً على ما تقدم نقرر :-

- ١- رد أسباب الطعن أولاً وثالثاً ورابعاً وتأييد الحكم المميز لهذه الجهة .
- ٢- إرجاء البت بطعن النيابة العامة لجهة السبب الثاني من أسباب التمييز إلى ما بعد تبليغ المميز ضده علي قرار الحكم المميز حسب الأصول .
- ٣- إعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٨ جمادى الأولى سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧/٢/١٥ م.

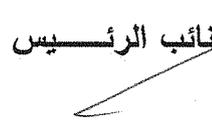
برئاسة القاضي نائب الرئيس



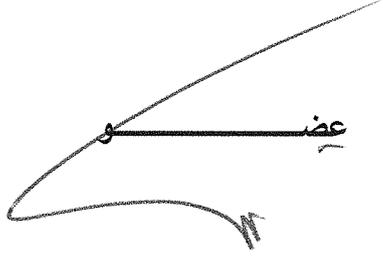
عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق/ أ. ك

